



الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

قانون حماية المستهلك

2023 ■ 2020 ■



ضعيف جداً ● 0.00 2.44 ● ابتدائي



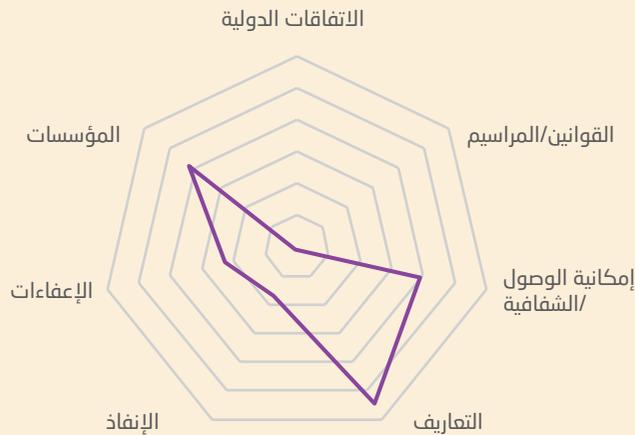
● ابتدائي

● قوي جداً ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المكونات	2023	2020
التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك	0.00 ●	—
تدابير إنصاف المستهلك	▲ 4.38 ●	0.00 ●
قواعد السلامة الجسدية	▲ 4.38 ●	0.00 ●
تشجيع الاستهلاك المستدام	◀ 0.00 ●	0.00 ●
حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك	▲ 5.83 ●	0.00 ●

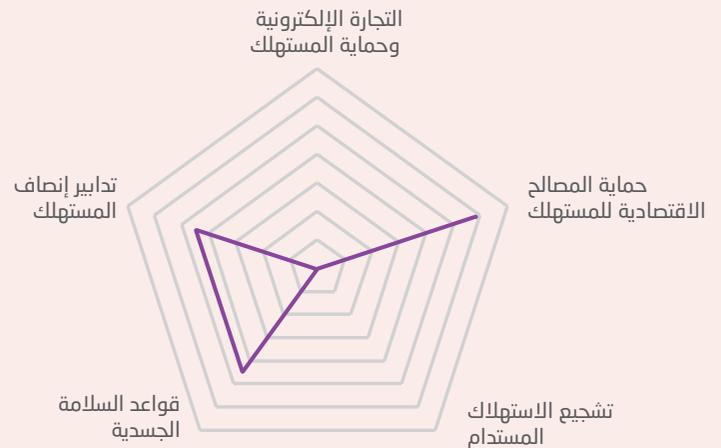
2023 ■ 2020 ■

العناصر



2023 ■ 2020 ■

المكونات



اعتمدت موريتانيا للمرة الأولى قانوناً لحماية المستهلك (القانون رقم 7 لسنة 2020). وركز القانون الجديد على شروط المنتج وحق المستهلك بالإنصاف، كما أنشأ نظاماً للعقوبات بهدف الردع.

قواعد السلامة الجسدية



عدة وزارات بالتنسيق واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المستهلك من الأغذية أو المنتجات التي تشكل تهديداً للصحة والسلامة.

تنص المادة الأولى من القانون على أهدافه التي تشمل حماية صحة المستهلك. كما يركز الفصل 3 على وجوب اتباع الوزارات المعنية المعايير الدولية المتعلقة بالنظافة والتخزين.

أما المادتان 39 و40، فتشترطان وضع استراتيجية لفحص سلامة الأغذية وقيام وزارة التجارة بتنسيق عملية مراقبة الأسواق. ويفرض الفصل 10 (المواد من 75 إلى 88) أحكاماً جزائية صارمة بناءً على الانتهاكات.

وتنص المادة 44 على تشكيل هيئة داخل وزارة التجارة (تحت إشراف الوزير) للتحقق من عمليات الاحتيال والجرائم المنصوص عليها في القانون. وتُلزم المادة 18

حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك



لجمعيات حماية المستهلك مساعدة المستهلك على فهم حقوقه المنصوص عليها في القانون، وعلى تحريك الدعوى العمومية. وعلى الرغم من أن المادة 66 تنص على إنشاء شعبة الرقابة الاقتصادية، لم يحدد القانون دورها.

فيما تعرّف المادة 2 المستهلك، يورد الفصل الثاني عملية واضحة لإعلامه. وتشمل هذه العملية وضع الملصقات، وعرض الأسعار بوضوح، وسلامة المواد الغذائية، وأمن المنتجات الصناعية والخدمات، وعملية المراقبة، وتنظيم السوق، وغيرها. وسعيًا لتعزيز حماية المستهلك، تجيز المادتان 70 و72

تدابير إنصاف المستهلك



لجمعيات حماية المستهلك العمل والدفاع عن المستهلك ومساعدته في الحصول على الإنصاف.

وفقاً للمواد من 75 إلى 88، تُعتمد أحكام جزائية لردع انتهاكات حقوق المستهلك. وتتيح أحكام الفصل 9

تشجيع الاستهلاك المستدام



تشمل هذا الموضوع.

لا تستهدف أي من الأحكام القانونية في قانون حماية المستهلك الاستهلاك المستدام، وما من سياسات حكومية

التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك



التجاري تؤمن وحدها حماية المستهلك الذي يبرم عقد شراء إلكترونياً.

لم يعتمد القانون الجديد أو غيره من القوانين أي أحكام متعلقة بالتجارة الإلكترونية. المادة 1319 من القانون

◀◀ وضع المزيد من السياسات والأحكام القانونية التي تعالج الاستهلاك المستدام، بما في ذلك الأنشطة الاستهلاكية، والرسوم المفروضة على الشركات المصنعة، ونظام عقوبات محدد.

◀◀ تضمين القانون فصلاً خاصاً عن ممارسات التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك في السوق الرقمية.

◀◀ تحسين آليات التنسيق بين الهيئة المعنية بحماية المستهلك والهيئات الإدارية الأخرى المعنية بالمنافسة والصحة العامة والجمارك والتجارة والبيئة وغيرها.

◀◀ تضمين القانون أحكاماً تحفظ حق المستهلك في استبدال السلع واسترداد ثمنها.

◀◀ زيادة التنسيق وإبرام الاتفاقات مع الهيئات الإقليمية والعالمية المعنية بحماية المستهلك لردع الممارسات غير العادلة عبر الحدود التي يمكن أن تلحق ضرراً بالمستهلك.

